IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (3) Part (1): 243-253

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdallah Ali Wahaib. Analysis of Money Supply Dynamics in the Light of Public Spending and Inflation in Iraq for the Period (1990-2022) An Applied Study Using the ARDL Model. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2025) 15 (3) Part (1):243-253.**

Analysis of Money Supply Dynamics in the Light of Public Spending and Inflation in Iraq for the Period (1990-2022) An Applied Study Using the ARDL Model

Ali Wahaib Abdallah [1]

[1] *University of Diyala, College of Management and Economics, Diyala, Iraq*

aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq [1]

Abstract: The research aims to analyze the dynamic relationship between money supply, public spending and inflation in the Iraqi economy and clarify the relationship between them, during the period 1990-2022. In order to verify the research hypothesis and using standard methods, the standard model was built according to annual data. The research found a long-term relationship (co-integration) between the independent and dependent variables. According to the ARDL cointegration model, it became clear that the relationship between the independent variable EX, which represents public spending, and the broad money supply variable M2 is a direct relationship. That is, if public spending increases by (1%), the M2 variable increases by (0.286) of that percentage, and the opposite occurs in the case of a decrease, assuming that other factors affecting the model are constant. In addition, there is a relationship between the inflation rate and money supply. If inflation increases by (1%), the M2 variable increases by (0.01) of that percentage, and the opposite occurs in the case of a decrease. Based on the results, the study recommends the need to activate the role of fiscal policy in a way that complements other economic policies through managing public spending to achieve stable growth in the money supply, and the need to establish a more effective monetary policy to achieve the goals of internal balance.

Keywords: Broad Money Supply, Public Spending, Inflation, Time Series, Cointegration.

تحليل ديناميكية عرض النقود في ظل الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٢) دراسة تطبيقية باستخدام انموذج ARDL

أ.م.د. علي وهيب عبدالله [١]

[١] *جامعة ديالى – كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق*

المستخلص: يهدف البحث إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين عرض النقود والإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي وتوضيح العلاقة بينهما، خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٢٢ ومن اجل التحقق من فرضية البحث وباستخدام الأساليب القياسية حيث تم بناء الانموذج القياسي وفق بيانات سنوية. توصل البحث الى وجود علاقة طويلة الأجل

(تكامل مشترك) بين المتغير المستقل والتابع وعلى وفق أنموذج التكامل المشترك (ARDL)، اتضح ان العلاقة بين المتغير المستقل EX والذي يعبر عن الانفاق العام ومتغير عرض النقد الواسع M2 بأنها علاقة طردية، أي إذا ازداد الانفاق العام بنسبة (١٪) فإن المتغير M2 يزيد بنسبة (٠,٢٨٦) من تلك النسبة ويحث العكس في حالة الانخفاض، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الانموذج. فضلا عن وجود علاقة بين معدل التضخم وعرض النقود فإذا ازداد التضخم بنسبة (١٪) فإن المتغير M2 يزيد بنسبة (٠,٠١) من تلك النسبة ويحث العكس في حالة الانخفاض. وبناء على النتائج يوصي البحث ضرورة تفعيل دور السياسة المالية بما يتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى من خلال إدارة الانفاق العام لتحقيق استقراريه نمو المعروض النقدي، وضرورة وضع سياسة نقدية أكثر فاعلية لتحقيق اهداف التوازن الداخلي.

الكلمات المفتاحية: عرض النقد الواسع، الانفاق العام، التضخم، السلاسل الزمنية، التكامل المشترك.

Corresponding Author: E-mail: aliwaheebeco@uodiyala.edu.iq

المقدمة

يُعدّ الاستقرار الاقتصادي الكلي هدفًا محوريًا تسعى إليه جميع الدول، إذ يُعدّ حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة مواتية للنمو والاستثمار. وتُشكّل السياسة الاقتصادية، بأبعادها المالية والنقدية، أهم أداة متاحة لصانعي القرار لتحقيق هذا الهدف، لا سيما في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة أو أزمات اقتصادية متتالية، كما هو الحال في العراق في السنوات الأخيرة.
وفي هذا السياق، يلعب المعروض النقدي دوراً حيوياً في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويعد أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس مدى فعالية السياسة النقدية، سواء في استهداف التضخم، أو تحفيز النمو. إلا أن المعروض النقدي لا يتحدد بقرارات البنك المركزي فحسب، بل يتأثر أيضًا بعدة عوامل اقتصادية ومالية، أبرزها الإنفاق العام ومعدل التضخم، مما يجعل العلاقة بين هذه المتغيرات معقدة ومتشابكة.
خلال فترة البحث، واجه الاقتصاد العراقي تحديات غير مسبوقة، تمثلت في ارتفاع التضخم، وضعف النشاط الاقتصادي، وتدهور القدرة الشرائية، واختلال التوازن النقدي والمالي. وقد أظهرت هذه التحديات بوادر واضحة لما يُعرف بـ"الركود التضخمي"، وهي حالة يصعب معالجتها بالسياسات التقليدية. في ظل هذه الظروف، يُطرح سؤال محوري حول مدى فعالية السياسة النقدية، وخاصةً المعروض النقدي، في التأثير على السياسات المالية أو التفاعل معها للتحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار. وبناءً على ذلك، ثمة حاجة إلى إجراء تحليل السلوك الديناميكي للمعروض النقدي في ضوء التغيرات في الإنفاق العام والتضخم، مما يسمح بفهم العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات. ويتطلب ذلك دراسة كيفية تأثر المعروض النقدي بتوسع الإنفاق العام، ومدى انعكاس مستويات التضخم على حجم المعروض النقدي.

اولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تقديم منظور تحليلي وكمي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنقدية، مع التركيز على عرض النقود كمحور أساسي لفهم التغيرات الاقتصادية الكلية. كما يهدف إلى تقديم توصيات عملية للمساعدة في صياغة سياسات نقدية ومالية متسقة وفعالة قادرة على التفاعل مع الواقع الاقتصادي، وتساهم في وضع أسس معالجة التضخم، وتحفيز النمو، وتعزيز الاستقرار النقدي. تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب نظرية وتطبيقية، أبرزها مساهمته في تعميق الفهم النظري للعلاقة الديناميكية بين عرض النقود والإنفاق العام، وذلك من خلال دراسة التأثير المتبادل لأدوات السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد العراقي. ويقدم البحث أيضًا إطارًا تحليليًا يدمج المعروض النقدي والإنفاق العام والتضخم، وهي متغيرات رئيسية في تفسير التوازنات الاقتصادية الكلية، وخاصة في حالات الركود التضخمي. كما يسلط الضوء على أهمية رصد التغيرات في المتغيرات الكلية، مثل التضخم، لفهم ديناميكيات المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي.

ثانياً: مشكلة البحث:

خلال الفترة المبحوثة، شهد الاقتصاد العراقي اختلالات اقتصادية اتسمت بارتفاع معدلات التضخم وتباطؤ الاقتصاد. وفي هذا السياق، تلعب أدوات السياسة النقدية، وخاصة المعروض النقدي، دوراً محورياً في التأثير على هذه المتغيرات. وبما أن الإنفاق العام يعد من أهم أدوات السياسة المالية فإن التفاعل بينه وبين المعروض النقدي يتطلب دراسة تحليلية لفهم طبيعة العلاقة بينهما خاصة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل التضخم. وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول: تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام وعرض النقود في الاقتصاد العراقي، ودراسة أثر التضخم كمتغير مساعد، بهدف تحديد مدى مساهمة هذه العلاقة في تفسير وتحليل التطورات النقدية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها استجابة عرض النقود بشكل ديناميكي مع التغيرات في الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث باستخدام انموذج قياسي. وتحديد طبيعة الأثر (قصير وطويل الأجل) للإنفاق العام على عرض النقود.
٢. استخلاص دلالات نقدية واقتصادية يمكن أن تسهم في معالجة التضخم من خلال فهم التفاعل بين السياسة المالية والنقدية.
٣. تقديم توصيات لصانعي السياسات بشأن التنسيق بين أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام) وأدوات السياسة النقدية (عرض النقود).

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية:

كرس الجهد على اطارين زماني ومكاني، شمل البعد الزمني المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) للاقتصاد العراقي.

سادساً: منهجية البحث:

نظراً لطبيعة موضوع البحث، الذي يهدف إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين عرض النقود من جهة، والإنفاق العام والتضخم من جهة أخرى، فقد تم اعتماد المنهج التحليلي الكمي، الذي يُعدّ الأنسب لدراسة العلاقات الاقتصادية باستخدام أدوات القياس الإحصائي والنمذجة الاقتصادية. ويعتمد البحث على التحليل الزمني للكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وتقدير التأثيرات المتبادلة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، مع التمييز بين الآثار قصيرة وطويلة الأجل. ويعتمد البحث البيانات للنشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي ودائرة الإحصاء والبحوث، باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews13).

سابعاً: هيكلية البحث:

من اجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث الى مبحثين، اذ تناول المبحث الاول الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق العام وعرض النقود وجاء بعنوان **العلاقة بين عرض النقود والانفاق العام والتضخم) إطار مفاهيمي وتحليلي**، اما المبحث الثاني الجانب **التطبيقي للبحث** بعنوان **(قياس وتحليل ديناميكية عرض النقود في ظل الإنفاق العام والتضخم في العراق)**، واخيرا توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وعلى ضوئها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

تحليل العلاقة بين عرض النقود والانفاق العام والتضخم، إطار مفاهيمي وتحليلي

أولاً: مفهوم عرض النقد الواسع:

مفهوم أوسع نسبيًا من المفهوم الضيق، إذ يشمل، بالإضافة إلى المعروض النقدي (M_1)، الودائع لأجل وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية. ولأنه يشمل نطاقًا أوسع من عرض النقد، فإنه يشمل أيضًا أصولًا أقل سيولة. يتعلق المعروض النقدي الواسع بعناصر الأصول المالية، التي لا يشملها المفهوم الضيق. هذا يعني أنه يجب مراعاة جميع الأصول المستخدمة للقوة الشرائية، وتُعد الأصول المالية السائلة مثالًا رئيسيًا. لذلك، يتأثر المعروض النقدي، بهذا المعنى، بطبيعة تطور الهيكل المالي والنقدي السائد في البلد وحالة تقدمه وتطوره. تؤدي زيادة المعروض النقدي في معظم الدول النامية، بما فيها العراق، إلى زيادة في الدخل النقدي أكثر مما تؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي. ويرجع ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، والذي يتمثل في محدودية إجمالي المعروض من السلع والخدمات وضعف البنية التحتية. لذلك، تمثل هذه الزيادة عنصرًا من عناصر الخلل في الاقتصاد. استخدم فريدمان وآنا شوارتز هذا المفهوم في دراستهما التجريبية لدور النقود في النشاط الاقتصادي (M_2). ركّزت الدراسة على قوة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، ومفاهيم المعروض النقدي كمعيار لاختيار أفضل مفهوم للمعروض النقدي (الرفيعي،٢٠٠٢، ١٤١-١٤٦).

ثانياً: مفهوم الانفاق العام:

يُعرَّف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال تنفقه الدولة بغرض تحقيق منفعة عامة (العبيدي، ٢٠١١، ٥٦). ويُعرَّف أيضًا بأنه مبلغ نقدي ينفذه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (الجنابي،١٩٩١، ١٧). ويُعرَّف الإنفاق العام أيضًا بأنه جميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها مختلف الوكالات الحكومية، بما في ذلك المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العام ككل. ومن الأمثلة على ذلك الإنفاق على الدفاع والبنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية. ولكي يكون الإنفاق عامًا، يجب أن يؤدي إلى تلبية الاحتياجات العامة. وبالتالي، فإن النقد المستخدم في الإنفاق العام وقدرة الشخص الذي يقوم بالإنفاق لا يكفيان لتحقيق الإنفاق العام. بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة (Hill, 2007, 21).

ثالثاً: مفهوم التضخم:

يُعرَّف التضخم بأنه ظاهرة نقدية؛ وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الناتج عن ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي. ويُعَدُّ المعروض النقدي المتغير الذي يُحدِّد ارتفاع الأسعار (خليل، ١٩٩٤، ص ١٥٠٢). أما التضخم فهو ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة المستمرة في رصيد الدين الحكومي في ميزانية البنك المركزي من خلال خصم أو تراكم أذون الخزانة،

أو إصدار المزيد من النقود. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتآكل القيمة الحقيقية للثروة المالية. ولذلك، فإن الهدف هو تثبيت معدلات التضخم (Kadhim & Mubarim,2021,39).

رابعاً: تحليل واقع تطور معدلات عرض النقود الواسع في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢):

شهد الاقتصاد الكلي نموا للتيار النقدي للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٢ تمثل في تزايد الطلب الكلي الى حدٍ فاق مستوى التيار الحقيقي للسلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى اختلال بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي، بلغ المعروض النقدي (٢٣٨٩٠١) مليون دينار عام ١٩٩٤ وبمعدل نمو سنوي (١٧٦,٤٪) عن العام ١٩٩٣، فيما شهد العام ١٩٩٦ انخفاضا ملحوظا في معدل نمو عرض النقود وصل الى 36.2% انعكس ذلك في انخفاض معدل التضخم الى (15.5-%)، وذلك بسبب الأثر الإيجابي لصدمة العرض الكلي اثر توقيع اتفاق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة والشروع في تنفيذ المرحلة الأولى منها في ١٥ من كانون الأول، فضلا عن بعض التدابير الحكومية لكبح جماح التضخم عبر توجيه مسار الانفاق. واستمر بالارتفاع خلال الأعوام اللاحقة ليصل (١٧٢٨٠٠٦) مليون دينار عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي (١٦,٤٪)، صاحب ذلك انخفاض في مستويات التدفق الحقيقي، ولدت ضغطا تمثل في فجوة تضخمية سرعان ما اخذت تتسع منذ بداية التسعينيات مع تزايد نمو التدفق النقدي بشكل أكبر من نمو التدفق الحقيقي، حيث بدأت معدلات التضخم بالازدياد وبشكل ملفت للنظر خلال الأعوام ٢٠٠١ -٢٠٠٦، كما يلحظ في الجدول (١)، اذ يلاحظ وجود ارتباط بين مسار معدلات عرض النقود مع معدلات التضخم. وشهدة المدة اللاحقة تذبذب معلات النمو للمعروض النقدي اذ بلغ عام ٢٠٢١ (١٣٩٨٨٥٩٧٨) مليون دينار بمعدل نمو نقدي نسبته (١٦,٦٪). ثم اخذا بالارتفاع الى نسبة (٢٠,٣٪) في العام ٢٠٢٢. وبلغ الانحراف المعياري (٤٢٧٠٠٠٢٥,٩٨) وهي أعلى نسبة انحراف مقارنة بالمدة الاولى.

جدول (١): تطور عرض النقود ومعدل التضخم للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٣) مليون دينار

السنة	عرض النقود الواسع (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	معدل التضخم % (٣)	السنة	عرض النقود الواسع (٤)	معد النمو السنوي% (٥)	معدل التضخم% (٦)
١٩٩٠	١٥٣٥٩,٣	-	51.7	٢٠٠٧	26956076	27.8	30.1
١٩٩١	٢٤٦٧٠	60.6	187.4	٢٠٠٨	34919675	29.5	2.7
١٩٩٢	٤٣٩٠٩	77.9	83.7	٢٠٠٩	45437918	30.1	-2.8
١٩٩٣	٨٦٤٣٠	96.8	207.5	٢٠١٠	60386086	32.8	2.4
١٩٩٤	٢٣٨٩٠١	176.4	492.2	٢٠١١	72177951	19.5	5.9
١٩٩٥	٧٠٥٠٦٤	195.1	350.8	٢٠١٢	77187497	6.9	6.1
١٩٩٦	٩٦٠٥٠٣	36.2	-15.5	٢٠١٣	89512076	15.9	1.9
١٩٩٧	١٠٣٨٠٩٧	8.07	23	٢٠١٤	92988876	3.8	2.2
١٩٩٨	١٣٥١٨٧٦	30.2	14.8	٢٠١٥	84527272	-9.09	1.4
١٩٩٩	١٤٨٣٨٣٦	9.7	12.6	٢٠١٦	90466370	7.02	0.9
٢٠٠٠	١٧٢٨٠٠٦	16.4	5	٢٠١٧	92857047	2.6	0.2
٢٠٠١	٢١٥٩٠٨٩	24.9	16.4	٢٠١٨	95,390,725	2.7	0.4
٢٠٠٢	٣٠١٣٦٠١	39.5	19.3	٢٠١٩	103441131	8.4	-0.2
٢٠٠٣	5773601	91.5	33.6	٢٠٢٠	119906260	15.9	0.9
٢٠٠٤	12254000	112.2	27	٢٠٢١	139885978	16.6	6
٢٠٠٥	14684000	19.8	37	٢٠٢٢	168291372	20.3	٥
٢٠٠٦	21080000	43.5	53.0				

الاختبارات الإحصائية لعرض النقود

المدة الزمنية	المتوسط الحسابي	اقل قيمة	اعلى قيمة	الانحراف المعياري
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣	١٣٣٠٢١٠	١٥٣٥٩,٣	٥٧٧٣٦٠١	١٥٦٦١١٩
٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٢	٧٥٩١٣١٧٤,٢١	١٢٢٥٤٠٠٠	١٦٨٢٩١٣٧٢	٤٢٧٠٠٠٢٥,٩٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

ـ العمود (٢)(٥) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (١)(٤) تم احتساب النمو السنوي وفق الصيغة ($R=n_1/n_0-1*100$).

خامسا: تحليل واقع تطور معدلات الانفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢):

تنقسم الانفاق العام الى استثماري وتشغيلي مثل الأجور والرواتب والسلع والخدمات والنفقات الاجتماعية والمالية، والانفاق الاستثماري اغلبه يذهب الى القطاع النفطي. يلاحظ من خلال الجدول (٢) ان النفقات العامة قد تزايد بمعدلات وخلال السنوات الأولى للمدة (١٩٩٠-١٩٩٥) حيث بلغت (١٤١٧٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ وصولا الى (690784) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو سنوي ٢٤٦,٣٪ وتمثل اعلى نسبة خلال المدة الأولى قبل عام ٢٠٠٤ بسبب تزايد نفقات الحرب وتامين مستلزمات البطاقة التموينية وتوفير خدمات التعليم والصحة وكان مصدر هذه النفقات عن طريق الإصدار النقدي الجديد (عبد الحسين وبديوي،٢٠٢٢، ٢٠).

جدول (٢): تطور الانفاق العام والتضخم للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٣) مليون دينار

السنة	الانفاق العام (١)	معدل النمو السنوي % (٢)	السنة	الانفاق العام (٣)	معد النمو السنوي% (٤)
١٩٩٠	14179	-	٢٠٠٧	39031232	0.5
١٩٩١	17497	23.4	٢٠٠٨	59403377	52.1
١٩٩٢	32883	87.9	٢٠٠٩	55589721	-6.4
١٩٩٣	68954	109.6	٢٠١٠	70134201	26.1
١٩٩٤	199442	189.2	٢٠١١	78757667	12.2
١٩٩٥	690784	246.3	٢٠١٢	105139575	33.4
١٩٩٦	542542	-21.4	٢٠١٣	119127556	13.3
١٩٩٧	605802	11.6	٢٠١٤	112192126	-5.8
١٩٩٨	920501	51.9	٢٠١٥	70417515	-37.2
١٩٩٩	1033552	12.2	٢٠١٦	52750112	-25.1
٢٠٠٠	1498700	45.1	٢٠١٧	57491007	8.9
٢٠٠١	2079727	38.7	٢٠١٨	80873189	40.6
٢٠٠٢	2518285	21.1	٢٠١٩	111723523	38.1
٢٠٠٣	4901960	94.6	٢٠٢٠	76082443	-31.9
٢٠٠٤	32117491	555.1	٢٠٢١	102849659	35.1
٢٠٠٥	26375175	-17.8	٢٠٢٢	116959582	13.7
٢٠٠٦	38806679	47.1			

الاختبارات الإحصائية للإنفاق العام				
المدة الزمنية	المتوسط الحسابي	اقل قيمة	اعلى قيمة	الانحراف المعياري
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣	١٠٨٠٣٤٣,٤٢	١٤١٧٩	٤٩٠١٩٦٠	١٣٥٠٢٨٦,٣٧
٢٠٠٤ ـ ٢٠٢٢	٧٣٩٩٠٦٢٢,٦٣	٢٦٣٧٥١٧٥	١١٩١٢٧٥٥٦	٣٠٢٠٩٨٦٥,٦٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

ـ العمود (٢)(٤) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (١)(٣)

ثم انخفضت (٥٤٢٥٤٢) مليون دينار خلال عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو سالب (٢١,٤-%) بسبب اتخاذ الحكومة إجراءات لمواجهة التضخم عبر الضغط على الانفاق العام وتوجيه الانفاق نحو الأنشطة الضرورية ومنها الصحة والتعليم وتوقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، وفي المدة اللاحقة ولغاية ٢٠٠٣ عاودت النفقات للارتفاع لتبلغ (٤٩٠١٩٦٠) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٩٤,٦-%). اعلى قيمة خلال المدة الأولى بلغت قيمة الانحراف المعياري (١٣٥٠٢٨٦,٣٧) جاءت الزيادة في الانفاق العام لأسباب منها زيادة عدد السكان واتساع حجم المدن هذه العوامل وغيرها ولدت ضغوط باتجاه زيادة الانفاق العام.
في المدة الثانية وخلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٢٢) نجد تزايد الانفاق العام اذ بلغت (٣٢١١٧٤٩١) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي (٥٥٥,١٪) وتعد اعلى تغير خلال مدة البحث نتيجة لتحرير الأرصدة النقدية المجمدة في الخارج بعد رفع العقوبات الاقتصادية، واستمرت بالارتفاع لتصل عام ٢٠١٣ (١١٩١٢٧٥٥٦) مليون دينار تعود هذه الزيادة الى زيادة التعيينات وصدور سلم الرواتب فضلا عن تحقق فائض مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الأعوام السابقة، ثم عاودت الانخفاض الى عام ٢٠١٨ لتبلغ (٨٠٨٧٣١٨٩) مليون دينار واستمرت بالتذبذب للمدة اللاحقة بسبب ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط ، وبلغ الانحراف المعياري (٣٠٢٠٩٨٦٥,٦٧) وهي أعلى نسبة انحراف مقارنة المدة الثانية والمدة الكلية للبحث.

خامساً: تحليل واقع معدلات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٢):

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها غالبية الدول وأصبحت بعضها يتعايش معها، شهد الاقتصاد العراقي خلال الجدول (١) وللمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) تذبذب ليكون عام ١٩٩٤ (٤٩٢,٢) ويمثل اعلى قيمة والسبب نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي جاءت نتيجة حرب الخليج الثانية وما خلفته من فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العوائد النفطية وانخفاض المعروض السلعي مقابل تزايد الطلب إضافة للتفاوت الذي حصل بين التيار السلعي والتيار النقدي إذ ارتفع التيار النقدي بشكل كبير نتيجة الإفراط بالإصدار النقدي الجديد من دون مقابلته بعرض سلعي، وذلك لعدم توفر جهاز انتاجي مرن قادر على مواجهة ارتفاع العرض النقدي وارتفاع الطلب الكلي (الدعمي والسعدي،٢٠١٦، ٩١). في عام ١٩٩٦ شهد الاقتصاد العراقي تحولاً عكسياً كبيراً إذ انخفض معدل التضخم ليسجل نمواً سالباً بلغت نسبته (١٥,٤-%) وهي أقل معدل تضخم خلال المدة الأولى، ويرجع ذلك إلى توقيع العراق مع الأمم المتحدة مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والتي أدت إلى تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع قيمة الدينار العراقي وارتفاع القوة الشرائية له، فضلاً عن ذلك الحد من عملية الإصدار النقدي الجديد من قبل المركزي (عقراوي وجويجاتي ، ٢٠٢١ ، ١٤٢) ، ثم استمرت معدلات التضخم بالتذبذب نحو الزيادة والانخفاض ولغاية عام ٢٠٠٣ والتي بلغ فيها معدل النمو

للتضخم (٣٣,٦٪). وشهدت المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) شهدت هذه الحقبة تغيراً جوهرياً ما بين السياسة والسياسة المالية الاستقلالية المركزية، بما في ذلك الانفتاح الاقتصادي الذي حصل نتيجة لرفع النشاط الاقتصادي عن النفط الخام للخارج، مما أدى إلى زيادة الطلب على البنك الحكومي بالإضافة إلى زيادة الطلب الاستهلاكي دون زيادة مماثلة في جانب العرض، مما أدى إلى ارتفاع الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي برزت بشكل لافت، حيث بلغ عام ٢٠٠٤ (٢٧%) وفي عام ٢٠٠٥ (٣٧%)، وأيضا أول هذه المدة منذ بداية والأجور التي لا يقابلها زيادة في إنتاج الخدمات والخدمات، كما يسجل هذه المدة ارتفاع في استيراد السلع المختلفة منذ بداية السوق المحلية وتحسن في المستوى المعيشي في السوق ولا سيما بعد النمو من النفطية (كيطان، ٢٠١٧ ، ١٣)، وفي عامي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، بدأت معدلات التضخم الانخفاض وبلغت (٣٠,١٪)(٢,٧٪) على التتابع، نتيجة لنجاح السياسة النقدية في التحكم في مستوى المعايير وتحسين سعر الصرف للدينار. اما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ هناك تذبذب بسيط في معدلات التضخم. اذ نجده (٠,٩٪) عام ٢٠١٦ ليبلغ (-٠,٢٪) عام ٢٠١٩ نتيجة لازمة كوفيد١٩. ونجد أن البنك المركزي بعد الحصول على الاستقلالية ليه القدرة في اتخاذ القرار الدقيق واتباع أساليب حديثة كمزاد العملة ضمن عمليات السوق المفتوحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية في العراق للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم. ونستنتج من ذلك أن تأثير عرض النقود واضح على التغيرات النسبية في معدلات التضخم، وارتباطه بمستويات التدفق النقدي (M2)، وهنا يتبع مسار التضخم ظاهرةً قريبةً من ظاهرة الإنفاق العام وعرض النقود. لذا، يمكن القول إن مسار التضخم في العراق خلال الفترة يؤكد بقوة الأساس النظري القائل بأن التضخم ظاهرة نقدية، ويتأكد ذلك أيضًا من خلال مكونات الظاهرة، بتأثرها بمتغيرات الظاهرة ومكوناتها.

المبحث الثاني

قياس وتحليل ديناميكية عرض النقود في ظل الإنفاق العام والتضخم في العراق

في هذا المبحث سيتم تقدير وتحليل تأثير العلاقة بين النفقات العامة والتضخم على عرض النقود الواسع في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)، باتباع منهجية انموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني ARDL.

أولاً: توصيف النموذج:

يعرض الجدول ٣ وصفاً لمتغيرات البحث فضلا عن وحدة القياس ونوع المتغير التابع والمستقل في الانموذج القياسي.

جدول (٣): وصف متغيرات البحث

المتغيرات	الوصف	وحدة القياس	نوع المتغير
M_2	Money supply	**مليون دينار**	تابع
EX	public expenditures	**مليون دينار**	مستقل
INF	Inflation	**%**	مستقل

المصدر: من عمل الباحث.

يبين الانموذج المستخدم في البحث ان مؤشر السياسة النقدية المعبر عنها عرض النقد الواسع يمثل دالة لكل من الانفاق العام والتضخم واعتمادا على تميز المتغيرات في الجدول أعلاه يمكن صياغة الانموذج كما يلي:

$$M_2 = F(EX, INF) + U \quad \ldots\ldots (1)$$

وبعد اخذ اللوغاريتم أصبح الانموذج التالي:

$$LOG_M_2 = F(LOG_EX, LOG_INF) + U \quad \ldots\ldots (2)$$

وان الصيغة العامة لأنموذج ARDL من الرتبة (p) في المتغير التابع و (q) في المتغير المستقل أي ARDL (p,q) هو:

$$\Delta yt = a + \sum_{i=1}^{p} \theta\, \Delta yt-1 + \sum_{i=0}^{q} \beta i \Delta xt-1 + \rho yt-1 + \emptyset\, xt-1 + \varepsilon t \ldots (3)$$

حيث ان: $\emptyset$ و ρ تمثل معاملات الاجل الطويل، بينما θ و βi تمثل معاملات الاجل القصير، وان الرمز Δ يمثل الفرق الأول للمتغير.

ثانياً: اختبار استقرارية الانموذج:

يعرض الجدول ٤ نتائج اختبار Philips Perron (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات البحث.

جدول (٤): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات البحث

Variables		At level			1st difference		
		None	Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept
Prob 5%	Log-M_2	**0.0462**	**0.0022**	**0.0341**	-	-	-
	Log-EX	0.9904	0.0399	0.9057	0.0007	0.0011	0.0005
	Log-INF	0.1838	0.5349	0.2865	0.0000	0.0003	0.0016

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews13).

يلاحظ من نتائج الجدول ان القيم الاحتمالية لاختبار (pp) للسلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج في حالتي المقطع (Intercept) والاتجاه والمقطع (Trend & Intercept) و (None) عند المستوى لمتغير (Log-M2) كانت اقل من مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعني ان السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة ومن ثم انها مستقرة عند المستوى ويشير هذا الى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. وعند احتساب الفرق الأول للمتغيرات (Log-EX) و(Log-INF) في الحالات أعلاه كانت اقل من مستوى معنوية ٥٪ وبذلك فان السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، أي درجة تكامل المتغيرات هي I(1). وهذا يشير الى رفض فرضية العدم ويتحقق شرط تقدير نماذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموزع ARDL. الشكل ١ يعرض السلاسل الزمنية المستقرة لمتغيرات البحث.

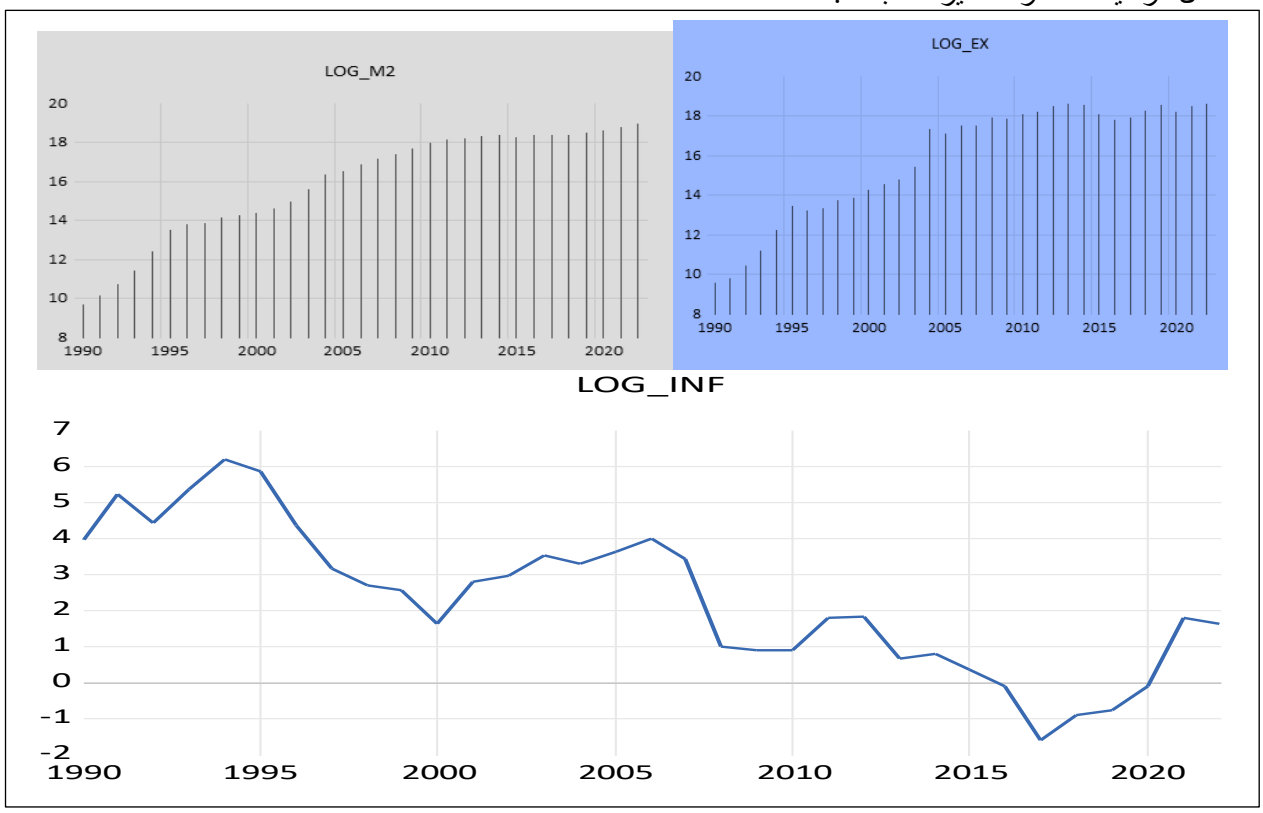

شكل (١): السلاسل الزمنية المستقرة لمتغيرات البحث خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢)
المصدر: من مخرجات برنامج الإحصائي (EViews13).

ثالثاً: تحديد رتبة فجوة التباطؤ الزمني المثلى:

يعرض الجدول (٥) قيم معايير المعلومات الضرورية للتعرف على التغير الزمنى مثلى لنموذج ومتغيرات البحث في المدة (١٩٩٠-٢٠٢٢) وفقا لمتجه الانحدار الذاتي (VAR). يلاحظ من الجدول ان أفضل رتبة لفجوة التباطؤ لأنموذج عرض النقود هي الأولى حسب معايير المعلومات خمسة (LR, FPE, AIC, SC, HQ)، أي عند الزمن (t=1).

جدول (٥): تحديد رتبة فجوة التباطؤ المثلى لنموذج M2 ومتغيرات الانفاق العام والتضخم وفقا لتحليل (Var)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOG_M2 LOG_EX LOG_INF
Exogenous variables: C
Date: 05/23/25 Time: 17:52
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-128.80395	NA	0.989968	8.503481	8.642254	8.548717
1	-26.1905580	178.7459*	0.002369*	2.463907*	3.018999*	2.644853*
2	-18.2892634	12.23426	0.002593	2.534791	3.506202	2.851447

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews13).

رابعاً: اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود:

يتضح من الجدول ٦ والمتضمن نتائج اختبار الحدود بين متغير عرض النقود والانفاق العام والتضخم.

جدول (٦): نتائج التكامل المشترك بين الارتفاع والانخفاض في متغير عرض النقود والانفاق العام والتضخم باستخدام اختبار الحدود

Number of cointegrating variables: 2
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 30

Test Statistic	Value	K
F-statistic	**3.894825**	**3**

	10%		**5%**		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	**I(0)**	**I(1)**	I(0)	I(1)
30						
Asymptotic	2.63	3.35	3.1	3.87	4.13	5

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews$_{13}$).

ان قيمة (F) والبالغة (٣,٨٩٤٨٢٥) هي اعلى من الحد الأعلى للتكامل (I(1) عند مستوى معنوية ٥٪ وبذلك نرفض فرضية العدم، بمعنى وجود تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات عرض النقود (M_2) والانفاق العام (EX) والتضخم (INF).

خامساً: تقدير وتحليل العلاقة طويلة الاجل:

أظهرت مخرجات تقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات لأنموذج عرض النقود وجود علاقة تكامل طويلة الاجل.

جدول (٧): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أنموذج ARDL لعرض النقد والانفاق العام والتضخم

Dependent Variable: D(LOG_M2)
Method: ARDL
Sample: 1993 2022

Included observations: 30 — Dependent lags: 4 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LOG_EX LOG_INF
Deterministic: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 100
Selected model: ARDL (2,3,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.3627087687	0.08539836	-4.24725664	0.00032
D(LOG_M2(-1))	0.5766789818	0.1446254388	3.9873965	0.000621
D(LOG_EX)	0.2867008285	0.052101180	5.5027703	1.57382
D(LOG_EX(-1))	-0.2329336444	0.084756597	-2.74826563	0.011732
D(LOG_EX(-2))	-0.076015295	0.05402359	-1.40707595	0.173376
D(LOG_INF)	0.0100478391	0.024545637	0.409353350	0.6862384
D(LOG_INF(-1))	0.06651435	0.026576534	2.502747456	0.0202452
D(LOG_INF(-2))	0.036833213	0.02508633	1.46825813	0.156187

R-squared	0.8882	**Mean dependent var**	0.2750
Adjusted R-squared	0.85272	**S.D. dependent var**	0.2846
S.E. of regression	0.10923	**Akaike info criterion**	-1.3675
Sum squared resid	0.26249	**Schwarz criterion**	-0.9938
Log likelihood	28.51278	**Hannan-Quinn criter.**	-1.2479
F-statistic	24.9874	**Durbin-Watson stat**	2.09620
Prob(F-statistic)	4.4992877184		

*** p-values are incompatible with t-Bounds distribution.**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews$_{13}$).

نلاحظ من الجدول (٧) ان هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين عرض النقود الواسع ومتغير الانفاق العام والتضخم، حيث اظهر معامل تصحيح الخطأ بقيمة سالبة تقدر (-٠,٣٦٢٧٠٨٧٦٨٧) وبمستوى معنوية اقل من ٥٪، مما يشير إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين عرض النقود والإنفاق العام والتضخم .وهو يشير إلى أنه في حال وجود انحراف عن التوازن، فإن حوالي ٣٦,٢٧٪ من ذلك الانحراف يتم تصحيحه في الفترة التالية. وان الانفاق العام D(LOG_EX)، كلها تحمل معاملات موجبة ودالة

إحصائيًا هذا يشير إلى أن الزيادة في الإنفاق العام وبنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة في عرض النقود على المدى القصير (0.28) ويحدث العكس في حال الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الانموذج. بمعنى عندما ترتفع مستويات الإنفاق العام، تقوم الحكومة بضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد (مثلاً من خلال دفع رواتب، تنفيذ مشاريع، دعم مالي)، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود، سواء في الفترة الحالية أو في الفترات اللاحقة. اما التغير في معدلات التضخم فأنها تشير إلى أن التغير في التضخم بوحدة واحدة لا يؤثر بشكل كبير على التغير في عرض النقود في الأجل القصير ضمن هذا الأنموذجج وبنسبة (٠,٠١).

سادساً: الاختبارات التشخيصية للأنموذج:

نلحظ من الجدول (٨) الاختبارات التشخيصية للأنموذج المقدر والمتضمن اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي او أخطاء الانموذج، اختبار عدم تجانس التباين، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الانموذج، فضلا عن ثبات هيكلية الانموذج.

جدول (٨): الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

Sample: 1992 thru 2022 **Included observations: 30**			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
Lags (p)	**Chi2**	**Df**	**Prob.**
1	0.05418	2	0.81593
Breusch – Pagan / Cook – Weisberg test for heteroskedasticity			
	Chi2 (1)		**Prob.**
	8.71416		0.5594
Ramsey Reset test using powers of the fitted values of D.M_2			
	F (1, 18)		**Prob.**
	0.27		0.6088

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews$_{13}$).

يتبين من الجدول ان القيمة الاحتمالية لاختبار تجانس البواقي عن طريق (ARCH) بلغت (٠,٨١٥٩٣) وهي اعلى من ٥٪ مما يعني قبول فرضية العدم، كما اتسم الانموذج بالثبات الهيكلي لشكل الدالة وفقا لاختبار (Ramsey Reset test) وكانت القيمة الاحتمالية (٠,٦٠٨٨) وهي أعلى من ٥٪. إضافة الى ذلك شهد الانموذج استقرار هيكلي وان معلمات الانموذج يوضحها اختبار (CUSUM & CUSUM – squared) حيث ان الخط التقدير يقع ما بين حدي الثقة مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرض البديل كما موضحة في الشكل ٢.

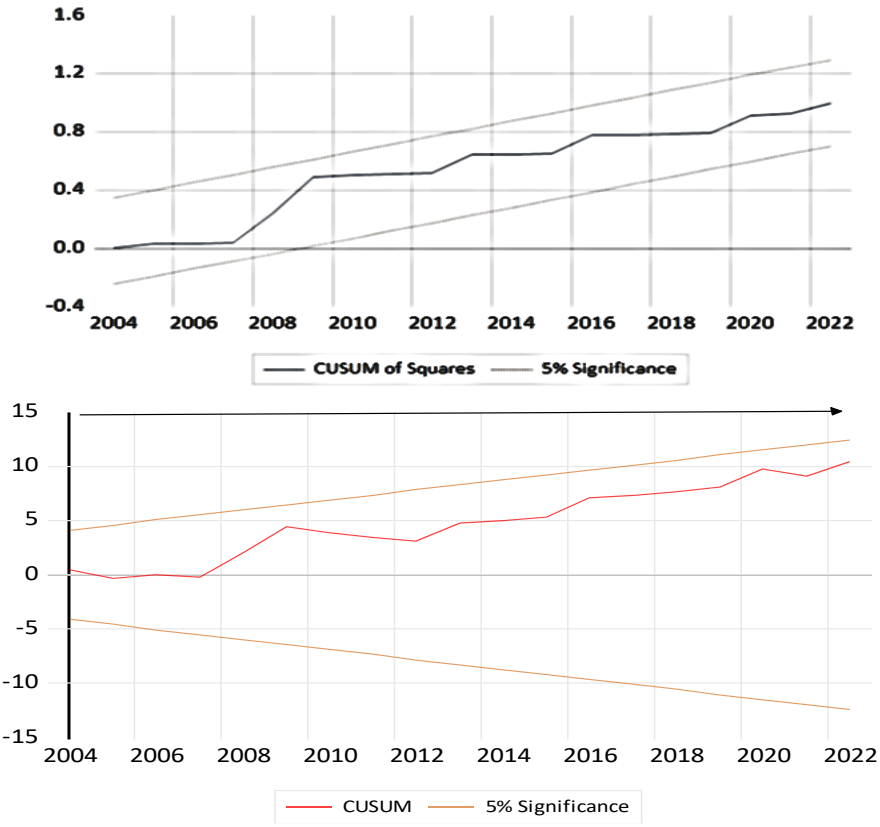

الشكل (٢): دالة (CUSUM & CUSUM – squared) لبواقي انموذج عرض النقود

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews$_{13}$).

ويتضح من اختبارات بيانات السلسة التي تشير إحصاءات (Jarque-Bera) الى ان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية ٥٪ وهذه ميزة عامة للسلاسل الزمنية كثيفة البيانات. موضحة في الشكل٣.

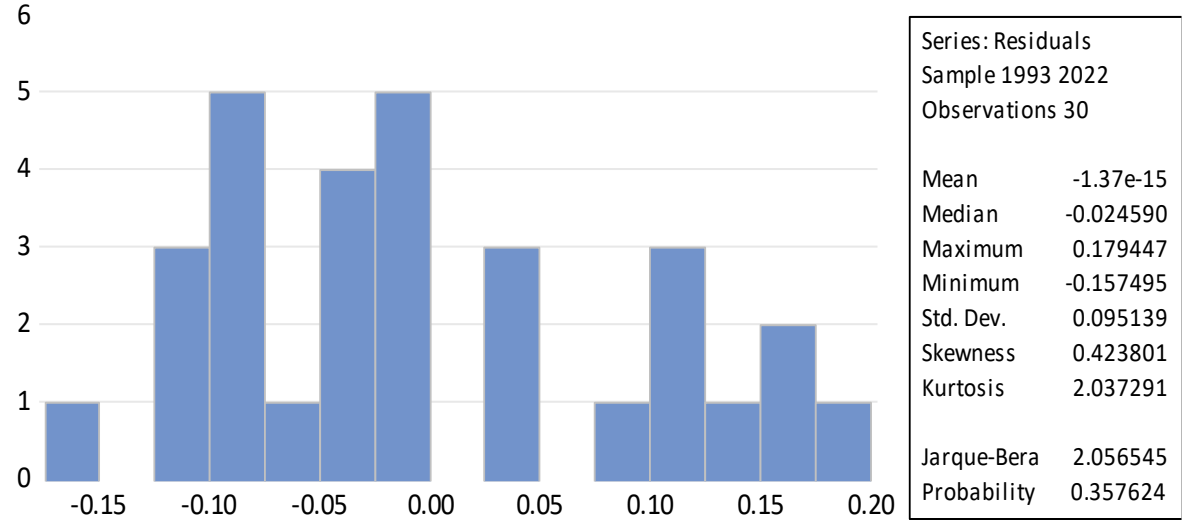

الشكل (٣): معاملات الالتواء والتفلطح لسلسلة Residuals

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews13).

الاستنتاجات:

١. قبول فرضية البحث والتي تنص على وجود علاقة ديناميكية بين عرض النقود والانفاق العام والتضخم في العراق، للمدة ١٩٩٠ ـ٢٠٢٢.
٢. يوضح التحليل القياسي ان للأنفاق العام والتضخم اثراً على عرض النقود في العراق ويؤثر إيجابًا على في المدى القصير والطويل، ويتفاوت هذا التأثير من متغير لآخر. ويُعزى التأثير إلى نمو المعروض النقدي (M_2) على معدل التضخم. ويثبت هذا الاستنتاج أن التضخم ظاهرة نقدية أينما وُجد.
٣. يرتبط عرض النقود مع الانفاق الحكومي بعلاقة طردية في الآماد المختلفة في العراق.
٤. ارتفع عرض النقد الواسع (M_2) في العراق بشكل ملحوظ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد وتوقف صادرات النفط. وقامت الدولة بتمويل إنفاقها العام من خلال التمويل بالعجز، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
٥. شهدت معدلات التضخم ارتفاعا شديدا في الفترة الأولى ولاسيما بين عامي (١٩٩٠-١٩٩٥) التي بلغت ذروتها (٤٩٢,٢٪) عام ١٩٩٤.
٦. وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين عرض النقود الواسع والانفاق العام والتضخم في العراق وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وعند حصول أي اختلال نتيجة لانحراف العلاقة بين المتغيرات يمكن تصحيحه بنسبة (٠,٣٦) في كل سنة.
٧. وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقود، إذ ان زيادة معدل التضخم بنسبة (١٪) سيؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة (٠,٠١)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض.
٨. اظهر اختبار (Ramsey RESET) جودة توصيف الانموذج المعتمد في البحث حيث كان مستوى المعنوية أكبر من (٥٪) وبنسبة (٠,٦٠٨٨) مما يعني قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم.
٩. أظهرت نتائج التقدير خلو الانموذج من المشاكل القياسية كمشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم التجانس.

التوصيات:

١. تفعيل دور السياسة المالية بما يتكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى من خلال إدارة الانفاق العام لتحقيق استقرارية نمو المعروض النقدي، وضرورة وضع سياسة نقدية أكثـر فاعلية لتحقيق اهداف التوازن الداخلي.
٢. لضبط معدل التضخم يتطلب من السلطة النقدية المحافظة على معدلات نمو متوازنة للعرض النقدي.
٣. توجيه السياسة النقدية بالاتجاه الذي يسهم في الاستقرار النقدي مما يكفل الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.
٤. ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال ضبط النفقات وترشيدها وزيادة الايرادات العامة وتحسين وسائل جبايتها.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- افتخار محمد مناحي الرفيعي، أثر المضاعف النقدي في عرض النقود (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢، ص ١٤١- ١٤٨.
٢- الجنابي، طاهر (١٩٩١)، علم المالية العامة والتشريع المالي، الجامعة المستنصرية، بغداد.
٣- الدعيمي، عباس كاظم جاسم، والسعدي، زهراء يوسف عباس (٢٠١٦)، الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية وعلاقتها بفجوة الناتج والتضخم في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٥، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٥٥.
٤- العبيدي، سعيد علي محمد، (٢٠١١)، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، ط١، العراق.
٥- خليل، سامي (١٩٩٤)، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط١، الكويت.
٦- عبد الحسين، علي جابر، بديوي، ماجدة باشي (٢٠٢٢)، السياسة المالية في العراق ودورها في نمو عرض النقد للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد٢ .
٧- عقراوي، عبد الرحمن محمد احمد، والجويجاتي، اوس فخرالدين أيوب، (٢٠٢١)، تقدير العلاقة بين فجوة الناتج والتضخم في العراق للمدة ١٩٨٩-٢٠١٨، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٤٠، العدد ١٣٠.
٨- كيطان، حسين علي، (٢٠١٧)، قياس وتحليل تأثير عرض النقد على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٦).

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abdul Hussein, Ali Jaber, and Badawi, Majida Bashi (2022), Fiscal Policy in Iraq and Its Role in Money Supply Growth for the Period 1990-2003, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 12, Issue 2.
2- Al-Duaimi, Abbas Kazim Jassim, and Al-Saadi, Zahraa Yousef Abbas (2016), The Intermediate Objectives of Monetary Policy and Their Relationship to the Output Gap and Inflation in Iraq for the Period 1990-2015, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Issue 55.
3- Al-Janabi, Taher (1991), Public Finance and Financial Legislation, Al-Mustansiriya University, Baghdad.
4- Al-Ubaidi, Saeed Ali Muhammad, (2011), The Economics of Public Finance, Dar Dijlah, 1st ed., Iraq.
5- Aqrawi, Abdul Rahman Muhammad Ahmad, and Al-Juwaijati, Aws Fakhruddin Ayoub, (2021), Estimating the Relationship between the Output Gap and Inflation in Iraq for the Period 1989-2018, Rafidain Development Journal, Volume 40, Issue 130.
6- Iftikhar Muhammad Manahi Al-Rifai, The Effect of the Monetary Multiplier on the Money Supply (Iraq as a Case Study), Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, 2002, pp. 141-148.
7- Khalil, Sami (1994), Monetary and Fiscal Theories and Policies, Kazma Publishing and Distribution Company, 1st ed., Kuwait.
8- Kitan, Hussein Ali, (2017), Measuring and Analyzing the Impact of Money Supply on Inflation and the Foreign Exchange Rate in the Iraqi Economy for the Period (1991-2014), Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue.(٢٦)

ثالثاً: المصادر الاجنبية

1- Kadhim, Fadhil Abbas, & Mubarim, Iyad Muhammad,(2021), “Analysis of the development of Monetary stability indicators in Iraq for the period (2004-2021)”, Neuro Quantology , Volume (21) , Issue (4) .
2- Tata McGraw-Hill publishing (2007), " Macroeconomics " Deepashree and Vanita Agarwal limited company, India.